



تونس في : 26/03/2024

من السيد محمد بنسعيد عضو مجلس نواب الشعب

إلى السيدة وزيرة البيئة

ع/ط السيد رئيس مجلس نواب الشعب

واردا	
26 مارس 2024	E
رئيس الشعب	مجا
ط المركزي	مكا

الموضوع : حول مآل إعلان طلب العروض الخاص باستغلال المصببات المراقبة ومراكز التحويل التابعة لها بعد صدور منشور السيد رئيس الحكومة القاضي بتجيير إبرام عقود مناولة جديدة في القطاع العمومي.

أما بعد :

عملا بمقتضيات الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتشرف بأن أقدم بسؤال كتابي لسيادتكم.

نظرا لما يعانيه العاملون بطريقة المناولة بالمصببات المراقبة ومراكز التحويل التابعة لها بكامل تراب الجمهورية جزاء التشغيل الهش منذ سنوات عديدة إضافة إلى أن المصببات المراقبة ومراكز التحويل وأيضا التجهيزات كآلات الوزن ومحطات التصفية هي معدات ومنشآت عمومية، وهو ما يجعل الناشطين بهذا القطاع يتسائلون عن أجل إلغاء المناولة وإدماجهم بالقطاع العام علما أن نظام الردم المعمول به حاليا من طرف الشركات المستغلة إن أوكل للوكالة الوطنية للتصرف في النفايات بعد الإبقاء على الأعوان المباشرين حاليا والذين إكتسبوا الخبرة الكافية وإدماجهم بالوكالة ستكون قادرة على التسيير المباشر والفردى وهو ما سيجنبها صرف إتمادات ضخمة لهذه الشركات الخاصة وتوجيه هذه المداخل لتعزز الوكالة وتطويرها.

وبناء عليه نحن نتساءل هل سيقع إتمام الصفقات الحالية المتعلقة باستغلال المصببات المراقبة ومراكز التحويل التابعة لها وإسنادها للشركات الخاصة علما أنها حاليا بصدد فرز العروض ودراستها تطبيقا لمنشور السيد رئيس الحكومة بتاريخ 23 فيفري 2024 والقاضي بتجيير إبرام عقود مناولة جديدة في القطاع العمومي.

وفي إنتظار ردكم

تقبلوا منا جزيل عبارات الشكر والتقدير.

والسلام

عضو مجلس نواب الشعب

محمد بنسعيد